ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (12)، عدد (01)، 2026، ص: 319-332

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

القطاع الزراعي واثره على الاقتصاد السعودي

The agricultural sector and its impact on the Saudi economy

ناجي ساري المالكي، Naji Sari Fares * [1]، najialmaliki1966@gmail.com

[1] الاستاذ الدكتور، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة (العراق)

تاريخ الإرسال: 2026/06/31 **تاريخ القبول:** 2026/05/30 **تاريخ النشر:** 2026/06/02

ملخص

هناك العديد من الاثار الايجابية للقطاع الزراعي التي تؤدي الى تنويع الاقتصاد ، وخاصة في الدول الريعية ومنها السعودية . لذلك تعد الزراعة أداة فعالة في تحقيق اهداف اقتصادية ومنها أثرها الايجابي على الاقتصاد السعودي ، حيث تؤدي إلى توفير الأمن الغذائي ، وتخلق فرص العمل وتقلل من البطالة والفقر . وعليه فان الزراعة التي تستخدم التقنية الحديثة ، تعمل على تنويع مصادر الدخل في السعودية التي تعد من الدول الريعية ، وتؤثر الزراعة في تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى . كالنقل ، والصناعة ،وخاصة الغذائية ، وتعمل على تحسين المناخ . لذلك فإن الزراعة تؤثر سلبا ، إذا لم تستغل بالشكل الصحيح ، أو إيجابا من خلال تنويع زراعة المحاصيل الزراعية التي تستورد من الخارج ، من أجل توفير العملة الصعبة .

الكلمات المفتاحية

تنويع الاقتصاد؛ الدول الريعية؛ القطاع الزراعي؛ تنشيط القطاع؛ تحسين المناخ؛ تنشيط القطاعات.

تصنيف JEL: Q10 ؛ O11

Abstract

The agricultural sector has numerous positive effects that contribute to economic diversification، particularly in rentier states such as Saudi Arabia. Agriculture is therefore an effective tool for achieving economic goals، including its positive impact on the Saudi economy. It contributes to food security، creates job opportunities، and reduces unemployment and poverty. Thus، agriculture that utilizes modern technology diversifies income sources in Saudi Arabia، a rentier state، and stimulates other economic sectors such as transportation and industry، especially food processing، and improves the climate. Agriculture can have a negative impact if not utilized properly، or a positive one by diversifying the cultivation of agricultural crops that are currently imported، thereby saving foreign currency.

Keywords

Economic diversification ; rentier states; agricultural sector; sector revitalization; climate improvement; sector revitalization.

JEL Classification Codes : O11 ; Q10

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: najialmaliki1966@gmail.com

I. مقدمة:

إن اعتماد السعودية المتزايد على النفط ، يجعل منه دولة معرضة للتقلبات الاقتصادية ، نتيجة اعتماد اسعار النفط والغاز على العرض والطلب والازمات التي قد تحدث في العالم ، وهناك سياسة اقتصادية تعمل مع توافر البدائل ، التي تساعد على رفد الموازنة بالأموال وهو القطاع الزراعي . فلابد للسعودية من ان يستغل مصادر الطاقة في تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى ، من خلال استغلال الصادرات النفطية ومنها الزراعة ، ومن خلال زيادة وتنويع الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي ، من اجل زيادة مصادر الدخل التي تعمل على تنويع الاقتصاد . فلابد من السعودية ، ومن خلال تنويع الاقتصادي ، عن طريق الاهتمام بالزراعة النني يمكن أن تؤثر بشكل ايجابي على الاقتصاد السعودي .

1- أهمية البحث : تؤثر الزراعة في تطوير الاقتصاد السعودي، من خلال سياسة تنويع الاقتصاد في القطاعات المختلفة ، ومنها القطاع الزراعي ، إذ ان هذا القطاع ، له أهمية في تنويع مصادر الدخل .

2-مشكلة البحث : بما أن الاقتصاد السعودي يعتمد على الايرادات المتأتية من النفط لتغطية الموازنة العامة للدولة . إذ إن سياسة التنويع الاقتصادي ، له تأثير في تنويع الصادرات ومنها القطاع الزراعي ، ولكن هناك عدة مشاكل في الدول النفطية ، منها اعتماد السعودية على المصادر النفطية. لذلك فإن المشكلة في هذا البحث ، هي كيفية اعتماد سياسة اقتصادية تتلائم مع الاقتصاد السعودي في تطوير القطاع الزراعي .

3-هدف البحث : يركز البحث على النقاط التي تحقق الهدف المرسوم وهي :

* معرفة المعوقات التي قد تعيق سياسات تطوير الزراعة التي تؤدي الى تنويع الاقتصاد في السعودية ، من أجل التقليل من الاعتماد على ايرادات النفطية ،وزيادة الصادرات غير النفطية ومنها الصادرات الزراعية .

* أثر السياسات الاقتصادية في تنويع الصادرات من خلال الاستثمارات في القطاع الزراعي .

4-فرضية البحث : تعتمد فرضية البحث التي مفادها ، الاهتمام بالقطاع الزراعي الذي يؤدي إلى زيادة وتنويع الايرادات ، من خلال السياسات الاقتصادية ، التي تعمل على تنويع مصادر الدخل في مختلف القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعة في السعودية .

5-هيكلية البحث : - اعتمدت الدراسة على الأسلوب النظري والعملي لتحليل القطاع الزراعي واثره على الاقتصاد السعودي ، من خلال النقاط التالية :

II.الزراعة (تعريفها وانواعها)

إن من أكثر القطاعات تأثيراً في الاقتصادات ، لمختلف دول العالم هو القطاع الزراعي ، إذ أن هذا القطاع يلعب الدور الفعال والحيوي في النشاط الاقتصادي . حيث أن هذا القطاع شهد التطور الكبير والسريع ، خلال الفترة الماضية ، نتيجة استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة المتطورة في الزراعة ، وقد أدى ذلك إلى زيادة إنتاجية الاراضي الزراعية في مختلف المحاصيل الزراعية . كما يعد هذا القطاع من الركائز الأساسية ، في تحقيق الرفاهية والتطور ، لما يظفر به من إمكانات وقدرات إنمائية ، فهو القطاع الذي يتسع في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة . إذا فإن

الاستفادة من هذا القطاع ، ومن خلال والابحاث والابتكارات تؤدي إلى تأمين الامن الغذائي . الا أن قطاع الزراعة يعاني العديد من المعوقات والمشكلات ، التي تحد من انخفاض انتاجية الاراضي في بعض دول العالم ومنها الدول النامية الفقيرة ، حيث أن السبب في الفترة الاخيرة ، يتم اقتطاع المساحات الكبيرة عن طريق تجريف بعض الاراضي الزراعية ، من أجل اقامة المشروعات العمرانية . مما يؤدي ذلك إلى انخفاض المساحات الصالحة للزراعة ، وهناك بعض الممارسات التي تنتشر في الدول الفقيرة ، من خلال استخدام الأساليب الزراعية التقليدية ، واستخدام الالات الزراعية القديمة . وكذلك التبوير، والتمسك بالمحاصيل ذات الإنتاجية المنخفضة ، والري بالغمر ، وشيوع العادات والقيم والتقاليد المتوارثة من قبل بعض العائلات الفلاحية ، التي تمنع من البرامج التي تؤدي إلى التقدم والتطور في القطاع الزراعي **(حسب النبي وآخرون،2010،5)**.

تعتبر الزراعة الاداة الحيوية في التنمية من أجل تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة ، وهو الهدف الاساسي الخاص في تخفيض نسبة الافراد الذين يعانون من الجوع والفقر المدقع ، بحلول عام 2015 . حيث أن هذه المعلومات العامة التي نشرت من قبل تقرير عن التنمية في العالم (WDR) ، فمن بين كل أربعة فقراء في الدول النامية ، وخاصة الدول الفقيرة يعيش هناك ثلاثة في المناطق الريفية، ويعتمد معظم هؤلاء الافراد في هذه الدول ، بصورة غير مباشرة أو مباشرة على الزراعة في كسب عيشهم . إذ أن هذا التقرير يتيح الإرشاد للحكومات والمجتمع الدولي ، وخاصة الدول النامية من أجل تنفيذ ، ووضع البرامج الزراعية من أجل التنمية التي يمكن ، من خلالها أن تحسن حياة مئات الملايين من الفقراء في الدول النامية بشكل خاص . وعليه يمكن للقطاع الزراعي ان يقوم بالتنسيق مع القطاعات الاقتصادية الأخرى من أجل زيادة ، تحقيق الاستدامة البيئية ، وكذلك معدلات النمو، وتقليص الفقر والبطالة . وحسب التقرير الانمائي للإمم المتحدة ، فان الزراعة تتألف من المحاصيل ، والمواشي، والزراعات المائية . حيث هذا التقرير لا يشمل مصائد الأسماك لأنها تتطلب التحليلات المختلفة ، ولكن يتم النظر في التفاعلات بين الزراعة ، وهذه المصائد ، كذلك يشمل التقرير الانمائي ، قطع الاشجار في الغابات، والخدمات البيئية والتغير المناخي . ولهذا فان الزراعة تساهم في عملية التنمية بالطرق العديدة ، ويساهم القطاع الزراعي في تحقيق التنمية ، باعتبارها نشاطاً اقتصادياً ، وسبيلاً من سبل الكسب للرزق، والعيش الى مختلف الشعوب في العالم . وتعتبر الزراعة مصدراً للخدمات البيئية، مما يجعل هذا القطاع كنشاط اقتصادي وأداة فريدة للتنمية ، ويمكن للزراعة أن تكون من بين مصادر نمو اقتصادات الدول ، وخاصة النامية ، وتعد العامل الذي يتيح للقطاع الخاص فرص الاستثمار ، وكمحفز رئيسي للصناعات المرتبطة بالزراعة، ومنها الصناعات الغذائية ، وتعمل على انتعاش الاقتصادات في المناطق الريفية غير الزراعية ، حيث تنفرد دول العالم النامية ،بالمسؤولة عن إنتاج ثُلثي القيمة المضافة الناجمة عن قطاع الزراعة على الصعيد الدولي **(البنك الدولي ،2008 ،4-3)**.

تواجه الزراعة في القرن الحادي والعشرين تحديات متعددة ، فعليها انتاج المزيد من الأغذية ، من اجل إطعام الأعداد التي تتزايد ، من السكان من خلال قوة العمل الريفية الاصغر حجماً، والمزيد من الأعلاف لأسواق الوقود الحيوي الهائلة المتوقعة، وأن تساهم في التنمية المستدامة الشاملة في العديد من دول العالم النامي الذي يعتمد على الزراعة، وأن تتبع الطرق الحديثة في إنتاج السلع الضرورية والاساسية المستدامة، ولابد أن تتكيف مع التغيرات المناخية التي يحصل في العالم . وعليه فإن التوجهات في الوقت الحاضر تشير إلى احتمال ، أن تستمر اقتصاديات دول العالم النامي في النمو بمعدلات أسرع كثيراً من دول العالم المتقدمة في المستقبل القريب . حيث إن الفوارق النسبية بين الدول سوف تقل ، في دخول الأفراد كثيراً في عام 2050 . ورغم ذلك ، فإن الفوارق المطلقة ستظل كبيرة ومرتفعة ، بل وقد تزيد

نتيجة إلى الثغرات المالية الضخمة الموجودة الأن في الدخول المطلقة للأفراد ، وخاصة في دول العالم المتقدم. حيث إن النمو الاقتصاد العالمي ، سوف ينخفض بنحو (9،2%) سنوياً إلى انخفاض ملموس في الدول النامية ، وخاصة الدول الفقيرة . إذ يؤدي إلى الفقر الاقتصادي المطلق (المدقع)، كذلك يؤدي إلى القضاء على الأشخاص ، الذين يعيشون على أقل من (1.25) دولار في اليوم الواحد ، بأسعار عام 2005 . ورغم ذلك ، فإن العالم في عام 2050 يمكن ان يصل إلى ذلك الفقر ، وإن الحرمان وسوء التغذية سيظلان منتشرين على نطاق واسع في تلك الدول . وهذه يعني إن الاتجاهات في الطلب على الأغذية في الأسواق سوف يواصل نموه في الدول المتقدمة ، وينخفض نموه في الدول الفقيرة . وعليه فإن الطلب على المنتجات الغذائية ، سوف يزيد الطلب عليها ، وترتفع اسعارها في الدول النامية التي تتناقص لديها المنتجات الغذائية ، ورغم ارتفاع الدخول في الدول النامية ، فإن المنتجات الحيوانية ومنتجات الألبان والزيوت النباتية ، سوف يزيد عليها الطلب ، وخاصة الحنطة والشعير . وتبين التوقعات أن إطعام سكان عالم يعيش فيه (9.1) مليار نسمة في عام 2050 ، سوف يتطلب زيادة الإنتاج الكلي من المحاصيل الزراعية ، والمنتجات الغذائية بنحو (70 %) في حلول عام 2050 وسيتعين مضاعفة الإنتاج تقريبا في الدول النامية الفقيرة **(منتدى الخبراء ،2009 ، 1- 2)** .

وعليه تعد السياسة الزراعية من أهم احد السياسات الاقتصادية ، وكذلك تعتبر احد الجوانب للسياسة الصناعية ، حيث أن بعض المنتجات الزراعية تدخل في المجال الصناعي . لذلك فإن السياسة الزراعية ترتبط مع السياسة الاقتصادية عن طريق توفير المن الغذائي ، من خلال توافر الإمكانات ، منها الاراضي الصالحة للزراعة وتقنين بالمياه باستخدام الطرق الحديثة بالري ، حيث توفير الأغذية الكافية والسليمة ، من أجل تلبية الاحتياجات الضرورية والأساسية إلى أفراد المجتمع الغذائية . ومن خلال ذلك فيمكن أن تتناسب هذه الأغذية مع أذواق الأفراد ، من أجل التمتع بالحياة الصحية الصحيحة ،وتتناسب مع أذواقهم للتمتع . إن مصطلح الأمن الغذائي عرف في منتصف السبعينيات من القرن الماضي ، في عام 1974 . حيث إن بعض الدول النامية ومنها الدول الزراعية ، يكون لديها فائض في المحاصيل الزراعية ، فيمكن أن يصدر إلى الخارج للحصول على العملات الصعبة ، ولكن بعض هذه الدول رغم الأراضي الواسعة والمياه المتوفرة ، فإنها تعيش الفقر المدقع نتيجة السياسات الزراعية الخاطئة ، والفساد المالي والإداري المنتشر في تلك الدول . مثال ذلك ، تتوفر (10) مليون بقرة في هولندا وتغذي العالم بمختلف المنتجات الحيوانية ، أما السودان والتي تمتلك حوالي (40) مليون بقرة ، وتعد من الدول الفقيرة في العالم ، وهذا يدل على سوء الإدارة ، نتيجة الفساد الاقتصادي **(قريجيج ، وعبد الرحمان ، 2019 ، 455)** .

لذلك فإن كفاءة التجارة الزراعية الدولية والمحلية التي ترتبط بالتطور في القطاع الزراعي ، حيث إنها مرتبطة بتوفر قاعدة المعلومات عن والأسعار والقدرات التي يتميز بها المنافسين في الأسواق المحلية والاجنبية ، كذلك ترتبط بالرغبات التي يتميز بها المستهلكين ، والتشريعات والقوانين المطبقة في الدول والمصدرة المستوردة ، كذلك ترتبط هذه الكفاءة بالبيئة المناخية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الدول المنافسة المستوردة ، وهذه المعلومات يمكن أن تكون مصحوبة بالصعوبات في الحصول عليها عند الكثير من المستوردين المصدرين . وعليه فإن قاعدة المعلومات منها ، التجارية والتسويقية والترويجية التي تعتبر من المسائل والادوار الرئيسية التي يجب على بعض الدول المستوردة والمصدرة للمنتجات الزراعية القيام بها . حيث أن المصدرين والمستوردين يجب أن تكون لديهم معرفة في هذه القواعد والمعلومات ، من أجل تطوير ورفع كفاءتهم التجارية حسب المتطلبات العالمية . إن بعض الدول النامية ومنها الزراعية ، تعمل على تقديم طلب المساعدات الفنية والتكنولوجية والعلمية إلى أجهزة منظمة التجارة العالمية ومؤسسات الأمم

المتحدة ، من أجل تدريب كوادر الدول الأعضاء النامية الزراعية في مجالات التدابير الصحية والنباتية . وكذلك الاستفادة من الاتفاقات التي تعني بحماية الانتاج المحلي ، والعمل على إلغاء بعض الاشكالات للدعم المحظور على بعض الصادرات من المنتجات والمحاصيل الزراعية ، وكذلك المنتجات الزراعية المستوردة ، وتفضيل المنتج الزراعي المحلي على المنتج المستورد ، والغرض من ذلك هو تشجيع زيادة زراعة المحاصيل المتنوعة المحلية .حيث انه يجب تشجيع الاستهلاك المحلي للمنتجات الزراعية على المنتج المستورد ، إذ من الممكن على الدولة الزراعية حماية الانتاج الزراعي المحلي ، بصفته إنتاج يستهلك من اغلب السكان ، والفائض للتصدير .كذلك العمل الوقائي للتدابير العامة والخاصة ، من خلال فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع التي يمكن زراعتها محليا ، من أجل مكافحة الاغراق ، والحفاظ على سلع المنتوج الزراعي المحلي ، من قبل السلع المنتجة والمستوردة من الخارج . لذلك فإن العمل الوقائي من قبل الدول الزراعية ، هو للحفاظ على زيادة إنتاج المحاصيل الزراعية ، للاستهلاك المحلي ، والفائض يصدر إلى الخارج ، للحصول على العملات الاجنبية (**محمد ، 2017 ، 94-92**) .

III. الاهمية الاقتصادية للزراعة

إن هناك ثمة سبيل في أهمية الزراعة الاقتصادية ، هو الحد من الفقر ، وخفض معدلات البطالة ، وهذا يمكن أن يكون في غياب النمو الاقتصادي . إذ أن ذلك يحدث من خلال هجرة العمال الزراعيين إلى وظائف خارج القطاع الزراعي، سواء في المناطق الحضرية أو الريفية. حيث أن التطور الذي يحدث في بعض الدول النامية ومنها الزراعية ، يمكن لها أن تعيد اقتصاداتها هيكلة نفسها بعيدا عن الزراعة لتتجه نحو الصناعة التحويلية والخدمات أو الصناعات الغذائية . ولهذا السبب يجعل الافراد الانتقال من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، وبالعكس يمكن أن ينتقل الافراد من المدينة إلى الريف ، عندما يكون هناك توطين للصناعات في تلك المناطق ، وفي بعض الاحيان فإن الافراد يجدون العمل غير الزراعي في المناطق الريفية تسهم في الحد من الفقر . بينما ذلك لا يحدث عندما لا تسهم الهجرة من العمل الزراعي إلى العمل غير الزراعي في المناطق الحضرية ، وهذا يدل على أن الانتقال من العمل بالزراعة الى اعمال غير زراعية. إن الهجرة التي تظهر في احصاءات الامم المتحدة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية لم تسهم إلا في أقل (20 %) من انخفاض الفقر الريفي خلال نهاية القرن الماضي وفي بداية القرن الحالي . وأما النسبة المتبقية التي قد تصل إلى (80%) فقد جاءت من خلال التحسينات في الأوضاع الاقتصادية في المناطق الريفية في الدول الزراعية النامية (**Dewbre ,2010,6**)

وهناك ظاهرتان من الهجرة الريفية منها الهجرة الداخلية ، والتي تكون داخل حدود الدولة ، والهجرة الخارجية التي تحدث خارج حدود الدولة ، حيث الهجرة الى مختلف الدول في العالم . وهذا ما يؤدي إلى خسارة في المجهود الفكري والجسدي لدى الافراد المهاجرين من المناطق الريفية ، وخسارة في الزراعة ، مما يؤثر في انخفاض الانتاج الزراعي . لذلك نلاحظ أن الزراعة لها اهمية اقتصادية في تطوير المناطق الريفية ، واشباع الحاجات الاساسية والضرورية للسكان ، وهناك العديد من الدول ، وفي المناطق الريفية يعيشون الملايين من سكانها على الزراعة ، ومن خلالهم يمكن أن تزرع مختلف المحاصيل الزراعية . وهذا ما يؤدي الى زيادة حركة النشاطات الاقتصادية ، وتشغيل العديد من العاطلين عن العمل في مختلف المجالات منها ، التحميل والتفريغ ، والنقل ، والبيع المباشر وغير المباشر لهذه المحاصيل . إن الهجرة من الريف الى المدينة تؤدي الى خسارة في اعداد السكان في المناطق الريفية ، وزيادة الضغط في المناطق الحضرية ، حيث زيادة الاستهلاك من مختلف المجالات الغذائية ، والصحية ، والكهرباء ، ووسائط النقل ، فهذا يؤدي الى زيادة

الخدمات في المناطق الحضرية ، وانخفاضها في المناطق الريفية ، نتيجة انخفاض عدد سكان هذه المناطق . إن نفقات المعيشة في المناطق الريفية تكون اقل ، منها في المناطق الحضرية نتيجة زيادة تنوع الاستهلاك في مناطق الحضرية ، كذلك تنوع الخدمات . لذلك فأن الزيادة السكانية للهجرة من الريف ، وخاصة المناطق الزراعية ، يؤدي ذلك الى نقص في انتاج المحاصيل الزراعية ، وهذا يؤدي الى زيادة استيراد بعض المحاصيل الزراعية التي كانت تنتج في الداخل ، مما تضطر بعض الدول التي تزرع بعض المحاصيل استيرادها من الخارج بالعملة الصعبة ، وهذا ما يؤثر على نقص الموازنة العامة ، نتيجة انخفاض انتاج بعض المحاصيل الزراعية ، بعد أن كانت تصدر الى الخارج . ولهذا فان هناك أهمية أساسية وضرورية للقطاع الزراعي في زيادة الموازنة العامة للدولة ، من خلال الايرادات التي تأتي من تصدير بعض المحاصيل الزراعية، وخاصة في الدول الزراعية النامية ، مما يؤدي ارتفاع معدلات الفقر ، وانخفاض مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي ، مما يؤثر في انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في تلك الدول **(Tendeschi(And others) ,2014,300-303) .**

كذلك يمكن للقطاع الزراعي أن يساهم في التصنيع الزراعي ، ومساهمته في صناعة بعض السلع الضرورية والكمالية ، ولاتزال الزراعة في بعض دول العالم ، ومنها النامية متخلفا نتيجة عجزه في زيادة الزراعة في بعض المحاصيل التي لا تسد الحاجات الضرورية للسكان ، ويمكن أن يزيد عن الحاجة المحلية من أجل التصدير للخارج . ولهذا فلابد أن تكون هناك سياسة زراعية تعمل على أن يكون هناك اكتفاء ذاتي لإطعام السكان ، من خلال توفر الامن الغذائي ، وتوفير المنتجات الزراعية التي تحتاجها القطاعات الاقتصادية الأخرى . حيث أن الزراعة لها أهمية في توفير المدخلات اللازمة للتنمية الصناعية إلى مختلف للدول ، وخاصة النامية منها ، وما يترتب على ذلك من نمو في عائدات النقد الأجنبي من خلال التصدير والحفاظ على هذا النقد عن طريق استبدال الواردات بواردات منافسة أو من الصادرات . وبما أنه قد ثبت أن الدول النامية ، مثل نيجيريا تتمتع بالمميزات النسبية على الدول الأخرى ، في إنتاج المحاصيل الزراعية مقارنة بالدول الصناعية، فمن المهم التأكيد على ضرورة تركيز هذه الاقتصادات في الدول النامية ، وخاصة دول تقع في اسيا ، وافريقيا من أن تزيد الاهتمام في تطوير الزراعة، لكي يحفز ذلك على التنمية الاقتصادية في الدولة وخاصة الفقيرة . وعليه فإن هذا القطاع ، يعد القطاع الوحيد الذي يوفر المحاصيل الزراعية ومنها المواد التي تدخل في الصناعة ، من أجل تسهيل عملية التنمية الصناعية من خلال المنتجات الزراعية التي تزرع في الدولة ، وليس التي تستورد من الخارج . الوسائل الجاهزة لدولة مثل نيجيريا لتسهيل التنمية الصناعية، لأن جميع القطاعات الأخرى تعتمد بشكل مباشر أو غير مباشر على الزراعة، إما لتوفير الغذاء لإعالة القوى العاملة . ومن خلال ذلك يمكن أن تكون المنتجات الزراعية لها أهمية اقتصادية ، كمدخل أساسي في عملية الإنتاج الصناعي ، وخاصة الصناعات الصغيرة . وعليه فإن هذا القطاع يمكن تحقيق هذه العملية في ذلك توفير الغذاء الرخيص نسبيا إلى القطاع الصناعي ، إن النقص الذي قد يحصل في المنتجات الزراعية ، يمكن أن يؤدي إلى نقص الإمدادات الغذائية في الاستهلاك المحلي المباشر ، أو كمادة أولية تدخل في الصناعة. فهذا ينعكس سلبا على الاضرار بالاقتصاد من خلال ، ارتفاع أسعار المواد الغذائية نتيجة النقص الذي قد يحصل في الانتاج الزراعي. إن استيراد الغذاء من المنتجات الزراعي نتيجة نقص الانتاج ، له أسباب عديدة ، قد تكون استراتيجية أو سياسية واقتصادية أو أمنية . وعليه فمن الضروري أن يوفر القطاع الزراعي الغذاء لا شباع الحاجات الاساسية للسكان في كل دولة من دول العالم ، فلابد ان يتجاوز هذا الإنتاج مستوى الكفاف ، من خلال الفائض الذي يمكن أن يصدر إلى الخارج . لذلك فإن الزراعة تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية

، الذي يعتبر النمط الرئيسي اليومي للاستهلاك البشري والصناعي والحيواني، حيث تهتم معظم الدول منها المتقدمة والنامي ، من أن تجعل هذا القطاع يحقق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول **(Aremu , 2014, 3-4)** .

إن تعدد أهمية الزرعة ، والتي تعتبر من القطاعات الحيوية والمهمة في العالم ، حيث التغير المناخي الذي يؤثر على الزراعة في اغلب دول العالم ، فقد يؤثر إهمال الزراعة إلى تصحر الاراضي وارتفاع درجة الحرارة ، فمن خلال زراعة مساحات واسعة وخاصة في المناطق الصحراوية ، سوف يؤدي إلى توسيع المناطق الخضراء ، ومن خلال استخدام الطرق الحديثة في زراعة مختلف المحاصيل الزراعية . إذ أن الدول اتجهت إلى الثورة الزراعية التي تسمى ب(بالثورة الخضراء) في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، تواجه اليوم هذه الدول، ومن خلال فترة الثورة الخضراء للمحاصيل الغذائية والتي يمكن أن تؤدي إلى اشباع الحاجات الاساسية للسكان ،وهناك دور اساسي للزراعة في توسيع وزيادة الاراضي الزراعية ، وخاصة في زراعة الأرز والقمح ، ومنها الدول التي تقع في اسيا وافريقيا ، كفيتنام والهند وكذلك أوكرانيا ، وروسيا ، وكندا التي تعد هذه الدول الرئيسية في زراعة هذه المحاصيل . إذ تتطلب هذه الأصناف عالية الإنتاجية إمدادات مضمونة من مياه الري، وكميات كبيرة من الأسمدة الكيميائية، والمبيدات، مما له عواقب بيئية طويلة الأمد ، حيث يعد الأرز محصولًا كثيف الاستهلاك للمياه، ويتطلب كمية كبيرة من المياه ، وفي الأونة الاخيرة بدأ استخدم الالات والري الحديث في زراعة هذه المحاصيل . وبما أن محاصيل الأرز والقمح تعتمد بشكل كبير على المياه، فمع إدخال أصناف عالية الإنتاجية ان الاستغلال المفرط للمياه الجوفية بدأ يتناقص نتيجة الري الحديث الذي يقلل من استخدام الطرق القديمة في زراعة هذه المحاصيل التي تعد المصدر الاساسي للسكان في العالم ، واهميتها الاقتصادية للدول المصدرة لهذه المحاصيل **(Sharma ,2007,21-22)**.

وعليه فان للزراعة اهمية اقتصادية في مختلف دول العالم ، حيث انها تساهم في زيادة الناتج المحلي الاجمالي . كذلك مساهمتها في تنويع الاقتصاد الوطني ، ولها أهمية في تنويع التجارة الخارجية ، وتعمل على تخفيض الواردات ، وزيادة الصادرات . وتستقطب الزراعة العديد من الأيدي العاملة ، حيث تقلل من البطالة والفقر ، وتساهم في تنمية وتطوير المناطق الريفية **(رشيد ، وساره ، 2017 ، 255-253)** .

ومن خلال ذلك فإن للزراعة دور واضح واساسي في التنمية الاقتصادية من خلال توفير الاحتياجات الغذائية للسكان ، فالقطاع الزراعي يعد من القطاعات كثيرة التنوع في إنتاجه مثل محاصيل ، كالخضروات ، والحبوب والمنتجات الحيوانية بأشكالها المختلفة والمتعددة ، سواء كمدخلات للصناعات التحويلية ، أو كانت للاستهلاك الغذائي المباشر. وعليه فإن القطاع الزراعي ، كذلك يحتل دورا مهما من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية بالعملات الصعبة ولاستفادة منها في استخدامها في الاحتياجات الاساسية للقطاعات الاقتصادية الاخرى ، ويتم ذلك عن طريق التوسع في المحاصيل التي يمكن أن تصدر إلى الخارج . ولهذا فأن تنمية القطاع الزراعي في السعودية، وتطويرها يجب أن تمثل أهمية استثنائية ، لكونه القطاع الاساسي والمسؤول بشكل مباشر عن الاحتياجات والمتطلبات الغذائية . حيث يعتبر القطاع الرئيسي ، والذي يمثل الدفعة القوية الاولى في النشاطات الاقتصادية التنموية ، فإن معظم تجارب دول العالم المتقدمة منها والنامية. إذ ان هذا القطاع يحتل ،يعد من القطاعات المتميزة في عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك نتيجة قيامه بتوفير مستلزمات التنمية الاقتصادية إلى بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى . حيث أن معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي تتأثر بالتغيرات التي قد تحصل في معدلات نمو الناتج الزراعي ، والتغيرات التي قد تحدث في القطاع الزراعي، من خلال التغيرات المناخية التي ، أدت في الأونة الاخيرة إلى انخفاض المياه في العديد من الانهار

في مختلف دول العالم ، ولهذا فإن القطاع الزراعي له أهمية اقتصادية والمحرك الاساسي إلى بعض الصناعات ، ويعد النشاط الاقتصادي الذي يساهم في الناتج المحلي ، وتنويع مصادر الدخل ، إلى أغلب الدول **(بخيت ، واخرون ، 2023 ، 8)** .

IV.الزراعة واهميتها في تنويع الاقتصاد السعودي

إن تطوير المحاصيل الزراعية في السعودية ، تتكيف مع الظروف المناخية الصعبة التي تتميز بها المملكة ، حيث تعمل الدولة على تأمين نمو وتنويع الإنتاج الزراعي دون التأثير على المناطق المحمية ، من أجل ضمان نمو الإنتاج الغذائي لمواكبة الزيادة في التركيبة السكانية وأنماط الاستهلاك المتنوع من المحاصيل الزراعية ، وخاصة المحاصيل الاساسية . وكذلك تعمل السعودية على تقليل التأثير السلبي للآفات النباتية ، والأمراض الحيوانية على الإنتاج الزراعي على مختلف المحاصيل الزراعية ، من اجل زيادة نمو وتنويع الزراعة ، عن طريق مكافحة الحشرات التي تضر بالإنتاج الزراعية . كذلك دعم الإنتاج المحلي من المنتجات الزراعية والغذائية ، من أجل تقليل المستوى العالي لاستيراد الأغذية التي يمكن أن تزيد من العملات الصعبة ، والتي يمكن استخدامها في المشاريع الصناعية والخدمية ، وتوسيع الزراعة. وتخفيض مستويات الانبعاثات للغازات (بما في ذلك الميثان ، وثاني أكسيد الكربون) ، وقد أهتمت الحكومة في المملكة العربية ، في الاهمية القصوى في الابتكارات في قطاعاتها الحيوية المختلفة ، حيث تهتم السعودية في التكنولوجيا الحديثة من أجل نمو هذه القطاعات، ومن ضمنها الاختراعات والابتكارات فيس القطاع الزراعي . إذ أولت السعودية ، ومن ضمن أولوياتها في استدامة ، الاحتياجات الاساسية والبيئة النظيفة الخالية من الانبعاثات ، والتي هي إحدى أولويات اهتماماتها من الابتكارات المحلية . وعليه فإن اعظم الاثار الناتج عن التكنولوجيا والابتكارات الضرورة تتبناها المملكة ، من أجل تحقيق التطلعات المستقبلية، فقد استحدثت وزارة البيئة والمياه والزراعة ، في الأونه الاخيرة وكالة للبحث والابتكار والتطوير ضمن هيكلها التنظيمي المخطط في تقويمها ، من أجل تفعيل دور هذه الوزارة ضمن الاطر المحلية التي تنظم عملية القطاع الزراعي في الابتكارات ، والبحث والتطوير . لقد بدأت السعودية ، ومن خلال هذه الوزارة في تنفيذ خطتها التي تمتد حتى عام 2030 ،والتي يمكن أن تهدف إلى دمج التكنولوجيا الحديثة والابتكارات والاختراعات في منظوماتها وعملياتها التشغيلية . إذ حدثت سلسلة من تطوير قطاع الزراعة والبيئة والمياه ، من أجل جعلها من أكثر المنظومات استعدادا وقدرة في احتضان التكنولوجيا ، والممارسات المبتكرة وتطويرها والاختراعات والابتكارات لتطوير القطاع الزراعي**(وزارة الزراعة والمياه والزراعة ، 2025 ،16-17)**.

وعليه فإن الاصلاحات في الاطار العام في إدارة الاقتصاد الكلي ومنها ، (سياسات جانب الطلب) التي تهدف هذه الاصلاحات في تعزيز الاستقرار في الاقتصاد الكلي ، والتي تتمثل في مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية التي تستخدم في إدارة الطلب الكلي ومنها : سياسة السياسة في سعر الصرف ، والسياسة المالية، وكذلك السياسة النقدية. أما ما يخص الاصلاحات في جانب العرض: فإن ذلك يتطلب من هذه الاصلاحات الاهتمام في تطوير رأس المال البشري، كذلك إصلاح القطاعين الخاص والعام ، وبناء قاعدة صناعية تدعم عملية الصادرات ، وتنويع القاعدة الانتاجية. ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن المملكة العربية خطت الخطوات الجادة والصحيحة في مجال تنويع هياكلها الاقتصادية ، التي تتبع إدارة وإرادة سياسية قوية، التي تهدف في مختلف خططها التنموية إلى تعزيز الرؤية حتى عام 2023 . ولتأكيد ذلك فمن الضروري تسخير كل الامكانات والظروف ، وتظافر الجهود ، من أجل تنويع مصادر الدخل **(علي وأخرون ،2017 ،26)** .

لقد أظهرت الاحصاءات الزراعية في المملكة العربية إن هناك إنتاج التمور ، قد أزداد من عام 2023إلى عام 2024 ، وبنسبة تراوحت (1%) ، وقد كان عدد أشجار النخيل بلغ (32) مليون نخلة مثمرة في عام 2023 ، أرتفع عدد النخيل إلى (6،37) مليون نخلة مثمرة في عام 2024 . لقد بلغ (584) الف طن في إنتاج التمور في عام 2023 ، أرتفع إلى (616) الف طن إنتاج التمور في عام 2024،وهذا يدل على أن هناك اهتمام في زراعة النخيل التي يمكن أن تساعد على تنويع الاقتصاد السعودية (**الهيئة العامة للاحصاء ،2025 ،1**) . أما مؤشرات الانتاج الزراعي في السعودية لعامي 2023 و 2024 فسوف يوضح بالجدول الاتي وكما يلي:

جدول رقم (1): كمية الانتاج الزراعي في السعودية لعامي 2023 و 2024

المؤشرات	الوحدة	2023	2024
كمية الانتاج من الحبوب	الف طن	750،1	651،1
كمية انتاج الخضروات المكشوفة		531،2	745،2
كمية انتاج الخضروات المحمية		721	797
كمية انتاج التمور		903،1	923،1
كمية انتاج الاشجار الدائمة		973	999
المساحات المزروعة بالحبوب	الف هيكتار	331	304
المساحات المزروعة بالخضروات المكشوفة		7،88	7،89
المساحات المزروعة بالخضروات المحمية		7	8،7
عدد اشجار النخيل	مليون شجرة	37	6،37
عدد الاشجار الدائمة (عدا النخيل)		5،41	43

المصدر : الهيئة العامة للاحصاء (2024) ، نشرة الاحصاءات الزراعية ، السعودية ، الموقع الالكتروني sa : .gov .stats.

www://http

يلاحظ من الجدول (1) اعلاه إن كمية الانتاج من الحبوب في السعودية قد بلغ (750،1) ألف طن عام 2023 ، انخفضت كمية الانتاج الإنتاج إلى (651،1) ألف طن في عام 2024 ، نتيجة انخفاض المساحة المزروعة من الحبوب من (331) ألف هكتار إلى(304) ألف هكتار في عام 2024. بينما كانت كمية الانتاج من الخضروات المكشوفة تبلغ (531،2) ألف طن في عام 2023 ، ارتفعت هذه الكمية إلى (745،2) ألف طن من كمية انتاج الخضروات المكشوفة في عام 2024 ، وقد جاءت هذه الزيادة نتيجة زيادة المساحات المزروعة من الخضروات المكشوفة والتي ازدادت إلى (7،89) ألف هكتار عام 2024 ، بعدما كانت المساحة المزروعة تبلغ (7،88) في عام 2023 . أما ما يخص كمية إنتاج الخضروات المحمية بلغت (721) الف طن عام 2023 ، ارتفعت إلى (797) ألف طن عام 2024 ، وهذه الزيادة جاءت نتيجة زيادة المساحة المزروعة من (7) الاف هكتار إلى (8،7) الاف هكتار في عام 2024 للخضروات المحمية . أما كمية إنتاج التمور في السعودية فقد كانت تبلغ (903،1) ألف طن في عام 2023 ، ارتفعت إلى (923،2) ألف طن في عام 2024 ، بسبب زيادة عدد أشجار النخيل من (37) مليون نخلة في عام 2023 إلى

(6،37) مليون نخلة في عام 2024 . ومن خلال ما تقدم نلاحظ إن هناك اهتمام متزايد في السعودية بالزراعة نتيجة التزايد المستمر بإنتاج المحاصيل الزراعي ، التي تعتبر القطاع الاساسي بعد الصناعة النفطية . وأما كمية إنتاج الاشجار الدائمة ، فقد بلغ (973) ألف طن من كمية الانتاج في عام 2023 ، وقد ازداد الإنتاج إلى (999) ألف طن عام 2024 ، نتيجة زيادة عدد الاشجار الدائمة (عدا النخيل) التي ارتفعت من (5،41) مليون عدد الاشجار الدائمة في عام 2023 إلى (43) مليون شجرة دائمة عام 2024 . وهذا يدل على إن هناك زيادة في المساحات المزروعة للحبوب ، وكذلك زيادة عدد الاشجار من النخيل والاشجار الدائمة ، رغم أن السعودية تعيش على تحلية مياه البحر ، والابار الارتوازية في الصحراء . أما الجدول (2) التالي ، والذي يوضح نسبة الواردات من المواد الخام الزراعية من نسبة الواردات من السلع المختلفة في السعودية :

جدول رقم (2) : نسبة واردات المواد الخام الزراعية من الواردات السلع في السعودية للمدة (2020-2024)

السنة	نسبة واردات المواد الخام الزراعية من واردات السلع %	واردات المواد الغذائية من واردات السلع %
2020	00،1	00،16
2021	00،1	00،15
2022	00،1	00،16
2023	00،1	00،13
2024	00،1	00،13

المصدر : مجموعة البنك الدولي ، بنك البيانات ، شعبة الاحصاءات لتجارة السلع الاساسية ، نيويورك. الموقع الالكتروني http// albankaldawli.orghttps://data

يوضح الجدول اعلاه إن نسبة الواردات من المواد الخام الزراعية وعلى مدار مدة الدراسة بلغت (1،00%) للمدة 2020إلى 2024 ، وهذا يدل على أن هناك نسبة ثابتة لواردات المواد الزراعية من واردات السلع المختلفة في السعودية . بينما بلغت واردات المواد الغذائية الزراعية من السلع المختلفة في السعودية ، وفي نفس مدة الدراسة ، فقد بلغت نسبتها (00،%16) من نسبة الواردات للسلع المختلفة ، في عام 2020 . لقد انخفضت هذه النسبة إلى (00،15%) في عام 2021 ، وبعد ذل ارتفعت نسبة الواردات إلى (00،16%) عام 2022 ، ولكن انخفضت إلى (00،13%) في عامي 2023 و 2024 . وهنا يتضح إن هناك نسب متفاوتة ، بين الارتفاع والانخفاض في نسب الواردات للمواد الغذائية ، ولكن بنسب قليلة ، وهذا يوضح إن هناك جهود مكثفة في زيادة المساحات المزروعة للمواد الغذائية الزراعية في السعودية . أما ما يخص الاراضي الزراعية من الاراضي الكلية والمروية في السعودية والذي يوضح في الجدول (3) وكما يلي :

جدول رقم (3) :الاراضي الزراعية من الاراضي الكلية والمروية في السعودية للمدة (2020-2023)

السنة	الاراضي الزراعية كم2	الاراضي الزراعية من مساحة الاراضي %	الاراضي الزراعية المروية %
2020	**00،1736378**	**80،80**	**40،0**

2021	00،1736374	80،80	40،0
2022	00،1736374	80،80	40،0
2023	00،1736374	80،80	40،0

المصدر : مجموعة البنك الدولي ، بنك البيانات ، شعبة الاحصاءات لتجارة السلع الاساسية ، نيويورك . الموقع الالكتروني https://data.albankaldawli.org

يتضح من الجدول (3) أعلاه ، إن مساحة الاراضي الزراعية بلغت (00،1736378) كم2 في عام 2020 . بينما انخفضت إلى (00،1736374) كم2 المساحة المزروعة عام 2021 للاراضي الزراعية في السعودية . واستمرت بالانخفاض على نفس المساحة حتى عام 2023 ، ولكن نسبة مساحة الاراضي الزراعية من مساحة الاراضي في السعودية ، وخلال مدة الدراسة استمرت بنفس الثبات والتي تبلغ نسبتها (80،80%). أما الاراضي الزراعية المروية أخذت حصتها الثابتة من المياه والتي بلغت (40،0%) ، وهذا يدل على إن هناك اهتمام في المملكة العربية السعودية في القطاع الزراعي . رغم إن السعودية تحصل على المياه من تحلية مياه البحر ، ومن الابار الارتوازية ، ولكن الزراعة في المملكة تعمل على استخدام الطرق الحديثة في زراعة المحاصيل الزراعية من خلال تقنين المياه ، واستخدام الآلات والمكائن الحديثة من خلال استخدام التكنولوجيا المتطورة . أما الجدول (4) فسوف يوضح الاراضي الزراعية المنتجة للحبوب في السعودية ، وكما يلي :

جدول رقم (4) : الاراضي المنتجة للحبوب في السعودية للمدة (2020-2023) (هكتار)

السنة	الاراضي المنتجة للحبوب (هكتار)
2020	00،259567
2021	00،185646
2022	00،213661
2023	00،232932

المصدر : مجموعة البنك الدولي ، بنك البيانات ، شعبة الاحصاءات لتجارة السلع الاساسية ، نيويورك .الموقع الالكتروني https://data.albankaldawli.org

يتضح من الجدول (4) اعلاه ، إن الاراضي المنتجة للحبوب في السعودية ، وخلال مدة الدراسة . حيث أن عام 2020 كانت الاراضي الزراعية المنتجة للحبوب وصلت إلى (00،259567) هكتار ، ولكن انخفضت الاراضي المزروعة بالحبوب إلى (00،185646) هكتار في عام 2021 ، وارتفعت الاراضي الزراعية لمحصول الحبوب إلى (00،213661) هكتار لعام 2022 ، وفي عام 2023 فقد ازدادت الاراضي المنتجة للحبوب في المملكة العربية السعودية إلى (00،232932) هكتار . وهذا يدل على أن الحكومة السعودية تعمل على زيادة الاراضي الزراعية ، وبالطرق الحديثة ، من أجل التقليل من استيراد المحاصيل الزراعية ، والاكتفاء الذاتي ، وتأمين الأمن الغذائي ، وزيادة الانتاج الزراعي والحيواني ، من أجل التصدير للحصول على العملات الاجنبية ، واستغلالها في التنمية الاقتصادية ، وتطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى ، والتي تهدف من خلال ذلك إلى تنويع الاقتصاد السعودي .

V.الاستنتاجات والمقترحات

1 – الاستنتاجات

--- إن للزراعة اهمية اقتصادية في دول العالم كافة ، حيث انها تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني ، وكذلك مساهمتها في تنويع التجارة الخارجية ، وفي زيادة الناتج المحلي الاجمالي .

--- كما استنتج الباحث إن للزراعة ، أهمية في دعم الإنتاج المحلي من المنتجات الزراعية والغذائية ، كذلك فإن الزراعة تقليل المستوى المتزايد من مختلف المحاصيل التي يمكن للدول استيرادها للأغذية التي يمكن أن تزيد من العملات الصعبة ، والتي يمكن استخدامها في المشاريع الخدمية ، الصناعية الغذائية .

--- نلاحظ من خلال الاستنتاجات فإن السعودية تعمل على تطوير المحاصيل الزراعية ، من خلال التكيف مع الظروف المناخية الصعبة التي تتميز بها المملكة في زراعة انواع نادرة من المحاصيل الغذائية ، حيث تهتم الدولة في تأمين ، ونمو وتنويع الإنتاج الزراعي دون التأثير على المناطق المحمية ، التي تدخل ضمن المناطق الزراعية ، وكذلك تعمل المملكة على ضمان نمو الإنتاج الغذائي لمواكبة الزيادة في التركيبة السكانية ، والاستهلاك المتنوع من المحاصيل الزراعية .

--- نستنتج إن هناك تواصل واهتمام في الزراعة ، وهذا مادى إلى زيادة المساحات المزروعة ، وزيادة الاشجار المثمرة ، ومنها اشجار النخيل ، وتعمل السعودية على الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية ، من خلال الأمن الغذائي .

--- تعمل السعودية على استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة ، من أجل زيادة الاستثمارات في المشاريع الزراعية ، من أجل زيادة وتنويع المحاصيل الزراعية التي ، يمكن أن تزرع بالاراضي السعودية ، من أجل تنويع المحاصيل الزراعية التي تؤدي إلى تنويع مصادر الاقتصاد السعودي .

2 – المقترحات

--- نقترح أن تكون مساهمة المحاصيل الزراعية في تنويع الاقتصاد الوطني ، وكذلك مساهمتها في تنويع التجارة الخارجية ، وفي زيادة الناتج المحلي الاجمالي ، من خلال زيادة المساحات الصالحة للزراعة ، للاهمية الاقتصادية التي يتمتع بها القطاع الزراعي .

--- يقترح الباحث إن للزراعة ، أهمية في دعم الإنتاج المحلي من المنتجات الزراعية والغذائية ، كذلك فإن الزراعة تقليل المستوى المتزايد من مختلف المحاصيل التي يمكن للسعودية أن تستوردها من الخارج، ومن خلال زيادة الاستثمارات في المشاريع الزراعية ، وخاصة الاساسية ، كالحنطة والشعير والحبوب .

--- نقترح ومن خلال الاستنتاجات بأن تعمل السعودية على زيادة وتنويع المحاصيل الزراعية ، والحيوانية والثروة السمكية، من خلال التكيف مع الظروف المناخية الصعبة التي تتميز بالاراضي الصحراوية ، وأن تهتم في زراعة انواع نادرة من المحاصيل الغذائية ، وخاصة الفواكه بانواعها ، حيث يمكن للسعودية من تأمين الأمن الغذائي للسكان ، والفائض للتصدير ، وزيادة نمو الإنتاج الزراعي دون التأثير على المناطق المحمية ، التي تدخل ضمن المناطق الزراعية

المحمية ، وكذلك يجب أن تعمل السعودية على ضمان نمو وزيادة الإنتاج الغذائي لمواكبة الزيادة في التركيبة السكانية ، والاستهلاك المتنوع من المحاصيل الزراعية التي لا يمكن لها سد الحاجة الغذائية للسكان .

--- يقترح الباحث بأن تتواصل السعودية مع الخبرات الزراعية الخارجية ، وجاب الخبراء في مختلف الاختصاصات الزراعية ، من أجل زيادة الاشجار المثمرة ، ومنها اشجار النخيل ، وأن تعمل السعودية على الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية ، من خلال تأمين الأمن الغذائي إلى مختلف شرائح السكان .

--- نقترح بأن تدرس وتهتم السعودية في استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة ، من أجل زيادة الاستثمارات في المشاريع الزراعية ، من خلال زيادة وتنويع المحاصيل الزراعية النادرة التي لا يمكن أن تزرع في أراضيها ، حتى يمكن لها تنويع المحاصيل الزراعية التي تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل في السعودي ، وزيادة نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي.

VI.المراجع

1. الهيئة العامة للاحصاء(2024) ، نشرة الاحصاءات الزراعية ، السعودية ، الموقع الالكتروني sa .gov : http// www .stats.
2. البنك الدولي (2008)، تقرير (الزراعة من أجل التنمية) ، واشنطن .
3. بخيت ، واخرون (2023) ، اهمية القطاع الزراعي لتحقيق الامن الغذائي في العراق ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العد الخاص بالمؤتمر (16) ، جامعة كربلاء ، العراق .
4. رشيد . وساره (2017) ، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2013-1990) ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية ، العدد(7) ، الجزائر .
5. قريجيج ، وعبد الرحمان (2019) ، الناتج الزراعي والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1989إلى 2018 ، مجلة الباحث الاقتصادي ، المجلد (7) ، العدد (12) ، الجزائر .
6. حسب النبي (وآخرون) (2010) ، دراسة دور المراكز الارشادية في التنمية بشبه جزيرة سيناء ، مركز بحوث الصحراء ، جامعة بنها ، مصر .
7. علي واخرون (2017) ، أهمية التنويع الاقتصادي كاستراتيجية للتقليص من التبعية للموارد النفطية في الدول العربية: تجربة المملكة العربية السعودية ، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال ، المجلد (1) ، العدد (5) ، الجزائر .
8. مجموعة البنك الدولي ، بنك البيانات ، شعبة الاحصاءات لتجارة السلع الاساسية ، نيويورك. الموقع الالكتروني http// : sdata.albankaldawli.org
9. محمد ، غردي (2017) ، تحديات القطاع الزراعي الجزائري في حالة الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة والاجراءات التي يمكن ان تتخذها الدولة لحمايته ، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، العدد (16) ، الجزائر .

10. منتدى الخبراء (2009) ، الزراعة في العالم 2050 ، اطعام العالم 2050 ، رومانيا .

11. وزارة الزراعة والمياه والزراعة(2025) ، الابتكار الزراعي في المملكة العربية السعودية ، خارطة طريق تبني التقنيات ، السعودية .

12. Aremu ---، Sulaimon Yusuf (2014) ، Role of Agriculture in Economic Growth ، Nigeria. ، Lagos، Akoka، University of Lagos،Development: Nigeria Perspective

13. Dewbre ---، Joe(2010)، Economic Importance of Agriculture for Poverty Reduction ، Food، No. 23 OECD،Agriculture and Fisheries Papers ،. Publishing، Paris

14. Tendeschi---، (And others2014) The importance of the agricultural sector as a branch of the national economy، Scientific Papers Series Management، Economic Engineering in ، Romania.، Issue 4، Vol. 14،Agriculture and Rural Development

15. Sharma ---، Vijay Paul(2007) ، India's Agrarian Crisis and Smallholder Producers، ،Participation in New Farm Supply Chain Initiatives A Case Study of Contract Farming Indian. ،Indian Institute of Management